



أرسلتها البلدية إلى وزارة الكهرباء والماء

40 كتاباً لقطع التيار الكهربائي عن سكن العزاب في «الأحمدي»



جانب من توقيع كتب قطع التيار الكهربائي عن سكن العزاب

أعلنت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن قيام إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بالأحمدي بجولة تفتيشية على منطقة الفحيحيل بهدف رصد العقارات المخالفة لقوانين وأنظمة البلدية، حيث أسفرت عن إرسال 40 كتاباً لقطع التيار الكهربائي عن سكن العزاب إلى وزارة الكهرباء والماء.

وفي هذا السياق صرح مدير فرع بلدية محافظة الأحمدية م.سعود الدبوس

بأن جولات الأجهزة الرقابية تركزت على رصد المخالفين لقانون البلدية رقم 125 / 1992 والذي يحظر سكن غير العائلات في مناطق السكن الخاص والنموذجي.

وأضاف الدبوس أنه من خلال الجولات تم إرسال 40 كتاباً بشأن قطع التيار الكهربائي إلى وزارة الكهرباء والماء، مشيراً إلى الجهد المبذول من الأجهزة الرقابية للحد من ظاهرة سكن العزاب عن طريق التنسيق مع وزارة الداخلية لقيام بالبحث والتحرري.

من جانبه، أوضح رئيس قسم متابعة المخالفات الهندسية م.إبراهيم العازمي أنه بعد عدم استجابة أصحاب العقارات للإنذارات التي قامت البلدية بتوجيهها لهم قامت البلدية بإرسال كتب قطع التيار الكهربائي لوزارة الكهرباء والماء.

ودعت المواطنين في حال وجود أي شكوى تتعلق بالعمل البلدي إلى التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبلدية أو الاتصال عبر الخط المباشر 139 الذي يعمل على مدار الساعة.

مدير عام البلدية رقم 00551-2018 - 160 المؤرخ 19/12/2018، بأن يعتبر المشروع حالياً في مرحلة الطرح على الشركات المؤهلة مسبقاً، وأن تلك المستندات سرية وهي لدى هيئة الشركة بين القطاعين العام والخاص. في محله وله سنده من القانون على النحو الذي قرره المادتان 20 من القانون رقم 116 لسنة 2014 و56 من المرسوم رقم 78 لسنة 2015 المشار اليهما.

علماً بأنه لا يوجد تعارض بين رد مدير عام البلدية المشار اليه المتضمن سرية تلك الوثائق وقرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم 420 المتخذ في اجتماعه رقم 11/2018 المنعقد بتاريخ 12/3/2018

القاضي «تكليف كل الجهات الحكومية بتقديم كل وجه الدعم والمساندة للهيئة في إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

عدم إفشاء سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع المقدم من مقدم الفكرة وبخاصة التصميمات الفنية للمشروع وأي تقنية اقترح استخدامها لتنفيذه وأي معلومات أخرى ذات طبيعة سرية، ودون أن يخل مبدأ السرية بطرح المشروع وفقاً لمبادئ المنافسة الحرة، بحيث يتم عند إعداد وثائق المشروع تضمينها للمعلومات أو البيانات الكافية التي من شأنها أن تحول دون احتكار مقدم الفكرة للمشروع وبما يضمن المنافسة عليه عند طرحه وفقاً لمعايير الشفافية والعدالة.

ولما كان ذلك وحيث سبق أن طلب المجلس البلدي في جلسته رقم 9/2018 المنعقدة في تاريخ 12/11/2018 تزويده بنسخة من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع المدن العمالية محل سؤال العضو الفاضل، فإن ما جاء بكتاب

تكاليف باهظة قبل معرفة مدى قبول اللجنة العليا لفكرته من عدمه، وعليه أوجبت المادة 22 المحافظة على حقوق صاحب الفكرة في ضوء أحكام قانون حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في دولة الكويت وسرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة بمشروعه لئلا تتخذ اللجنة العليا قراراً بقبول الدراسة وتمييزاً أو رفض الدراسة كلياً.

كما جاءت المادة 56 من المرسوم رقم 78 لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدة المحافظة على سرية تلك المعلومات، حيث قررت أن تقوم الهيئة بالتعاون مع الجهة أو الجهات العامة المحددة في قرار اللجنة العليا بإعداد وثائق طرح المشروع بما يتفق مع أحكام القانون، وبما يضمن



م.أحمد المنفجي

الفكرة بمقتضى أحكام هذا القانون بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة بمشروعه مع حفظ حقوقه في الملكية الفكرية وفقاً للقواعد التي تنظمها أحكام قانوني حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في دولة الكويت المشار اليهما». بما مفاده أن المادة 20 المشار إليها وضعت آلية تقديم صاحب الفكرة أو المبادرة دراسة جدوى مبدئية لمشروعه لعدم تكبيده

أحال مدير البلدية م.أحمد المنفجي رد الإدارة القانونية على سؤال العضو حمود العنزي بشأن مشاريع المدن العمالية وطلب تزويده بدراسة الجدوى الاقتصادية التي المجلس متضمنة سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع.

وتضمن الرأي القانوني التالي: «تنص المادة 20 من القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنه يتقدم صاحب الفكرة بدراسة جدوى إلى الهيئة لدراستها وإعداد التوصيات بشأنها ورفعها للجنة العليا التي تصدر أحد القرارات التالية مع التسبب: - قبول الدراسة واعتبارها مبادرة.

- قبول الدراسة واعتبارها مشروعاً متميزاً. - رفض الدراسة. وتنص المادة 22 من القانون ذاته على أنه «يتمتع صاحب

في رد قانوني على سؤال بشأن الجدوى الاقتصادية لمشروع المدن العمالية

البلدية: المعلومات الفنية والاقتصادية للمشاريع «سرية»

فقط عليك تعبئة الوقود

واترك الباقي علينا

مفاجآت
2019



احصل على
سيارة شيري الآن
وادفع أول قسط
بعد 6 أشهر

4700
K.D.



مجاناً

- كفالة 11 سنة/ 500000 كم. • تأمين شامل. • تأمين ضد الغير
- دسك بريك. • تبديل بريك. • لوحة الأرقام المرورية
- صيانة لمدة ثلاث سنوات/ 60000 كم
- خدمة المساعدة على الطريق



ماكينة 2.0DVVT 17، شاشة مقاس 8 انش، ABS+ EBD، بلوتوث، USB، 2 وسائل هوائية، اتصال انتقال الشاشة، كاميرا خلفية، حساسات خلفية، فتحة سقف، تحكم في السرعة